



المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT



التعاونيات في ظلّ السّياق الاستعماري (ورقة بحثية مفاهيمية)

إعداد: عبد العزيز الصّالحي

(أعدت في العام 2021 ونشرت في 2022)

التعاونيات في ظلّ السّياق الاستعماري (ورقة بحثية مفاهيمية)

إعداد: عبد العزيز الصّالحي
ضمن مبادرة ”الأرض صمودنا“

فريق المبادرة (في فلسطين المحتلة والشتات)
فاتن عصاصة، أدهم كراجة، أسيل النجار، فادي عابد، عاصم عطوان
وليد زهرة، غيداء قديح، نادين أبو روك، لبنى سخيني، منار لوباني

بالتعاون مع



هذه الورقة هي واحدة من فعاليات مبادرة ”الأرض صمودنا“ ضمن مبادرات تحدي الصمود المنفذ من مركز مسارات

ما يرد في هذه الورقة من آراء تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

الفهرس

- 4..... تقديم
- 6..... مؤشرات من الواقع الفلسطيني تحت الاستعمار
- 7..... الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة
- 8..... واقع العمل والعمال
- 10..... واقع الأرض الفلسطينية والاستعمار الصهيوني
- إشكالية وجدل: التعاونيات كشبكة حماية اقتصادية اجتماعية في السياق الاستعماري
- 12.....
- 13..... مفهوم التعاونيات عالمياً ومحلياً
- 15..... التعاونيات في الضفة الغربية وقطاع غزة
- 16..... لماذا التعاونيات في ظل السياق الاستعماري؟
- كيف تحقق التعاونيات شبكة حماية اقتصادية/اجتماعية في ظل السياق الاستعماري؟
- 19.....
- 22..... تجارب ناجحة: التعميم والتشبيك
- 23..... نماذج فلسطينية مميزة
- 23..... تجربة ملتقى الشراكة الشبابي
- 25..... نتيجة وتوصية لتدخلات
- 28..... المصادر والمراجع

تقديم

تعتبر التنمية من أكثر المفاهيم جدلاً حول العالم، حيث لا يمكن تعميم نموذج واضح للتنمية وإسقاطه على المجتمعات، وذلك لاختلاف السياقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، وخصوصية كل منها. ويندرج تحت ذلك محاور عدة، منها النظم الاقتصادية المختلفة، وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، وقياس الرفاه داخل المجتمعات، وهو ما ينجم عن عملية مستمرة من تراكم الخبرات والمعارف واكتساب الحقوق وإنصاف الأفراد بعدالة، ما يؤكد على أن إسقاط نموذج ما قد لا يصلح على مجتمع لأن مجتمعاً آخر نجح في ذلك. وتتأرجح الدول ما بين "السوق الحر" وتطبيق بعض نظم الاشتراكية في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهو ما خلق مساحة كاملة للسوق الحر للانتشار بفكره حول العالم، مع إبقاء بعض مزايا النظام الاشتراكي في بعض الدول الاشتراكية السابقة، مع سد الفجوات في بعض الدول الأخرى بالقدر الممكن كالدول الإسكندنافية، وبعض دول أوروبا الغربية، لوجود حركات اجتماعية مطلبية عريضة فيها.

وبعيداً عن الجدل السائد حول النظم السياسية والاقتصادية، يعود الجدل المتكرر إلى الواجهة حول نجاعة "الفرد" كوحدة إنتاج منفردة، و"الجماعة" كوحدة إنتاجية؛ الجدل المستمر حول أيهما يعتبر النموذج الأنسب، وفي أي حالة، وهل يجوز تعميم هذه التجارب عالمياً على المجتمعات أم لا؟! لكن، يبقى كل سياق بحاجة للتفكير وفقاً لمعطيات واقع مجتمع السياق، وتبقى المؤشرات الدالة هي ما توحى بأهمية انتقاء النموذج الأمثل للإنتاج والاستهلاك أيضاً.

وفي الحديث حول التعاونيات كمفهوم أساسي في هذه الورقة، وفي ظل الصراع العالمي ما بين أنماط الإنتاج الفردية، أو التي يستفيد منها أفراد، وتلك التي تستفيد منها الجماعات، تأتي التعاونيات على هامش التحليلات العلمية المعاصرة، وبخاصة في المجتمعات التي تميل فيها النزعة إلى التملك والتفرد والسوق الحر في الإنتاج والاستهلاك والتجارة، حيث تطورت التعاونيات بشكل ملحوظ خلال المائتي عام الماضية، وهي ذات أهمية متزايدة للاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن مستوى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه يتم التعامل مع التعاونيات على أنها أنواع تنظيمية غير فعالة أو غير فعالة نسبياً، يكون وجودها عابراً، وله بعض الأهمية في أوقات الأزمات، وللمشاركين المهمشين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حتى أولئك الذين لديهم عيون متعاطفة يعتبرون التعاونيات ذات أهمية هامشية.¹

كما أننا نتفق مع الطرح الذي يقول إنه لم تعد التعريفات السابقة للاقتصاد السياسي كافية للإحاطة بتطورات العصر المتسارعة والمعقدة، ولم تعد معاني الاقتصاد السياسي مقصورة على نطاق اقتصاد البقاء أو النمو، ودراسة توزيع الموارد والتحكم في مجموع النشاط الاقتصادي، أو سياسة توزيع وتراكم الفائض، ولم يعد تعريف الاقتصاد السياسي كنظرية للمجتمع المدني كما رآها آدم سميث بمعزل عن المجتمع السياسي كافياً.²

وبما أن التنمية بمفهومها الواسع لا يمكن تحقيقها تحت سلطة الاستعمار، حيث يسيطر المستعمر على الموارد والأراضي وحتى على حرية تنقل الفلسطينيين بين مدنهم

¹ Altam, Morris. "History and Theories of Cooperatives". International Encyclopedia of Civil Society. January 2009.

² سمارة، عادل. التعاونيات/الحماية الشعبية: إصلاح أم تقويض للرأسمالية. الأرض المحتلة: 2018، ص20

وقراهم، كما تطل سطورة الاستعمار التعليم والصحة والحياة بكرامة، لذا، لا يمكن الحديث عن تحقيق تنمية في فلسطين المحتلة، وبخاصة إذا ما كنا نتطلع إلى تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، التي تركز الهيئات الأممية والدولية على تحقيقها (أهداف التنمية المستدامة).³ بالتالي، لا بد من الانتقال من مفهوم التنمية إلى مفهوم الحماية أو "الصمود"، وهنا لا نتحدث فقط عن الصمود الاقتصادي، بل ننقل لكافة العناصر المصاحبة لنمط الإنتاج المجتمعي، كالثقافة، والزراعة، والخدمات، والإسكان، والاستهلاك، ... وغيرها من العناصر المصاحبة لذلك.

على الصعيد العالمي، كشفت جائحة كورونا عن هشاشة النظام العالمي القائم على الأصعدة كافة؛ فيما يتعلق بالصحة والتعليم والأمن والغذاء، وهو ما يؤكد على ضرورة مراجعة السياسات الداخلية والخارجية للدول والأنظمة التي تتبعها هذه الدول. كما كشفت الجائحة عن وجود فئات تدفع ضريبة ما حصل أكثر بكثير من غيرها من الفئات، الفئات التي يُعبر عن الأفراد فيها بأنهم "الأقل حظاً"، في حين أن المصطلح الأدق والواقع هو أنهم الأكثر تهميشاً. ومع أن الجائحة لم تنته بعد، فقد أشار البنك الدولي إلى أن تنبؤات سيناريو خط الأساس تشير إلى توقعات باحتمالية انكماش نسبته 5.2% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام 2020، وهو أن الحاصل هو أشد كساد يشهده العالم منذ عقود.⁴

هذا بدوره أدى إلى ازدياد عدد الفقراء من حول العالم، وبخاصة في البلدان التي تعاني بالأساس من ارتفاع نسبة الفقر في مجتمعاتها، حيث يكون الأثر جلياً على الأعمال غير

³ جابر، فراس. فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟ رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. أيار 2018. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2Qgh7BJ>

⁴ World Bank Group. "Global Economic Prospects", Flagship Report. June,2020 page 4.

المنظمة/المهيكلة، وعلى الفئات المستضعفة داخل المجتمعات كالأناث العاملات، والأطفال. انتشار الفيروس أدى إلى تراجع عدد ساعات العمل في الربع الأول من العام 2020 بمعدل 5.4% عن الربع الأخير من العام 2019، ما يعني فقدان ما يقارب 155 مليون فرد لوظائفهم بدوام كامل من حول العالم. وفي الربع الثاني من العام 2020، يقدر تراجع عدد ساعات العمل بمعدل 14%، ما يعني خسارة 400 مليون فرد لوظائفهم بدوام كامل من حوال العالم.⁵ وعلينا أن لا ننسى أن المعلومات المذكورة تتناول العمل المنظم/المُهيكَل (وظائف بدوام كامل ومسجلة)، في حين أنه عند الحديث عن العمل غير المهيكَل أو غير المنظم، تصبح الأرقام مضاعفة، فوفقاً لمنظمة العمل الدولية، ولغاية العام 2020، يوجد حوالي 2 مليار عامل في العمل غير المنظم، وهو ما يشكل 62% من العاملين حول العالم، ويشكلون 90% من مجموع العاملين في الدول التي تعتبر الأجور فيها متدنية جداً، وغالبيتهم من الإناث.⁶ هذا جميعه يتطلب منها إعادة النظر فيما يتعلق بالإنتاج وطبيعته، وبخاصة في الدول التي يكون فيها استهلاك الأفراد أكثر من الإنتاج، لسوء السياسات التي ينجم عنها غياب واضح في عملية التشغيل.

وإذا ما تناولنا الحالة الفلسطينية، فإن الفلسطينيين تحت الاحتلال، عجزوا عبر سنوات بدء تطبيق اتفاقية أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية، عن تحقيق تنمية على الأصعدة كافة، ومن البديهي أن يكون السبب في ذلك هو الاستعمار الصهيوني، واستمرار تغوّله واتساع رقعة الاستيطان في فلسطين، وممارسات حكومة الاحتلال في فلسطين.⁷

⁵ International Labour Organization. "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work." Fifth edition – Updated estimates and analysis. 30 June 2020, Page 4–5.

⁶– International Labour Organization. "ILO brief: COVID-19 crisis and the informal economy – Immediate responses and policy challenges". May 2020, Please check the following link: <https://bit.ly/38UYto4>

⁷ جابر، فراس. "فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟". رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. أيار 2018. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2Qgh7BJ>

مؤشرات من الواقع الفلسطيني تحت الاستعمار

أغرق الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع بالتمويل والدعم لمشاريع تنموية عقب اتفاق أوسلو، وذلك في مساهمة لتكريس النظام السياسي الذي قام بعد الاتفاق. وعملت الجهات المانحة الدولية على تقديم الدعم للفلسطينيين عبر برامجها التنموية التي تتعلق بمكافحة الفقر وتخفيض نسبة البطالة وزيادة الحقوق للأفراد، والتي تنص عليها الأجسام الدولية المختلفة. أشار تقرير صادر عن مؤسسة متابعة الدعم الدولي-فلسطين، إلى أن مجموع التمويل أو "الدعم" الذي حصل عليه الفلسطينيون منذ العام 1993 ولغاية العام 2014، قدر تقريباً بما مجموعه 30 مليار دولار، 20 مليار منها كانت خلال الأعوام 2006-2014، وهي الأعوام التي جاءت بعد انتهاء انتفاضة الأقصى، ووصول محمود عباس إلى الحكم، وتعيين سلام فياض رئيساً للوزراء. وكانت هذه المرحلة هي مرحلة "بناء المؤسسات" الفلسطينية وفقاً لما يتم طرحه. لكن سرعان ما جاء العام 2015، وانخفض الدعم بشكل واضح إلى 450 مليون دولار.⁸

وتشير المؤشرات اليوم إلى تردي أوضاع الفلسطينيين على الرغم من جميع الأموال التي أنفقت في إطار المساعدة التنموية، وذلك لأسباب عدة؛ أهمها هو غياب الاستقرار السياسي وتحقيق هدف السلطة الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967م. وبكل تأكيد، فإن تردي أوضاع الفلسطينيين ناجم عن سيطرة الاستعمار الصهيوني على الأراضي الفلسطينية والثروات الطبيعية الفلسطينية، من أراضٍ ومياه وغيرها من المدخلات الأساسية لضمان استمرار اقتصاد المجتمع، وما زال المشروع الاستعماري، ومنذ العام 1948 حتى يومنا هذا، يزيد في التوسع

⁸ الترتير، علاء، وجبريمي وايلدمان. "رصد تمويل المانحين للأراضي الفلسطينية المحتلة". بحث وتقرير أنجز لصالح منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين. تشرين الثاني 2016.

الاستعماري ومصادرة الموارد يوماً بعد يوم، مع حرمان كامل للفلسطينيين في حرية التنقل والتضييق الكبير جداً على القدرة الفلسطينية في الإنتاج والتصدير والاستيراد أيضاً. في العامين 2020-2021، كان العبء كبيراً جداً على الفلسطينيين، حيث، ومع دخول جائحة كورونا، زادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تردياً.

في تقديراته الأخيرة، كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وصل حوالي 5.1 مليون فلسطيني، حيث بلغ عدد سكان الضفة الغربية حوالي 3.05 مليون نسمة، بينما قدر عدد سكان قطاع غزة خلال العام نفسه بحوالي 2.05 مليون نسمة.⁹ وما زال المجتمع الفلسطيني يمتاز بأنه مجتمع فتي، حيث تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14 سنة) في منتصف العام 2020 بحوالي 38% من مجمل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة،¹⁰ هذا يعني أنه وعلى الرغم من وجود أعباء عالية على الفلسطينيين في تحقيق الأمن والأمان والاحتياجات الأساسية المختلفة لأطفالهم، فإنه يوجد رأسمال بشري يمكن الاستثمار فيه وتمكينه للإنتاج في قطاعات حيوية مختلفة، من ضمنها الزراعة، والإنتاج الغذائي.

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية* في فلسطين خلال العام 2017 حوالي 2,470 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 671 دولاراً أمريكياً)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) للأسرة المرجعية نفسها حوالي 1,974 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 536 دولاراً

⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان"، 11 تموز 2020، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/39aRFTb>

¹⁰ المصدر السابق.

* الأسرة المرجعية وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي المكونة من خمسة أفراد؛ بالغين اثنين وثلاثة أطفال.

أمريكياً). بلغ معدل الفقر بين الأفراد في فلسطين خلال العام 2017 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 29% (بواقع 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي 17% من الأفراد في فلسطين عانوا من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6% في الضفة الغربية، و34% في قطاع غزة).¹¹

وفي في الوقت الذي بلغ فيه متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني الشهري حوالي 170 ديناراً أردنياً، بواقع 220.1 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية، مقابل 91.2 ديناراً أردنياً في قطاع غزة، وبمتوسط إنفاق الأسرة الشهري حوالي 935 ديناراً أردنياً،¹² فإن وحوالي 31% من الإنفاق يذهب على الطعام، في حين كشفت البيانات الرسمية أن حصة وسائل النقل والاتصالات قد ارتفعت بحيث بلغت 18.5% في العام 2017، بينما كانت 14.7%، كما ارتفعت حصة الإنفاق على التحويلات النقدية المدفوعة من 3.5% إلى 7.6%. وترتفع حصة الإنفاق على التدخين (التبغ والسجائر) من 4.6% إلى 5.4% من متوسط الإنفاق الشهري. وترتفع حصة الإنفاق على التعليم من 3.0% إلى 4.1%.¹³

وكما هو السياق العالمي، ومع دخول فايروس COVID-19 لفلسطين وانتشاره، ظهرت أول حالة لفايروس كورونا في الضفة الغربية في تاريخ 3 آذار 2020 في مدينة بيت لحم، وعلى أثرها تم إغلاق مدينة بيت لحم، وإعلان حالة الطوارئ فيها مع إغلاق للمدارس في فلسطين. بدأت بعد ذلك خارطة الانتشار للفايروس في الضفة الغربية

¹¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان"، مصدر سبق ذكره.

¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مستويات المعيشة في فلسطين 2017". نشر في تاريخ 15 نيسان 2018. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2PHQXUK>

¹³ المصدر السابق.

وغزة وصلت ذروتها في 3 نيسان 2020، حيث وصل عدد الحالات 39 حالة في ذلك اليوم.¹⁴ لكن، سبق ذلك إعلان الحكومة الفلسطينية وقف العمل في الضفة الغربية للمؤسسات والمنشآت كافة، ابتداءً من تاريخ 22 آذار، لتتوقف عجلة الاقتصاد الفلسطيني بالكامل حينها. حتى بداية شهر أيار من العام 2021، وصل مجموع الإصابات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وفقاً لبيانات وزارة الصحة حوالي 325,303 إصابة (ما بين نشطة وتعافٍ)، توفي منهم 3,517 فلسطينياً.¹⁵

كشفت دراسة صادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية بعنوان "الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية"، عن أن عدد الأسر الفقيرة التي تتلقى مساعدات نقدية منتظمة من الوزارة بلغ (115,000) أسرة، منها 80,000 أسرة من قطاع غزة، و35,000 أسرة من الضفة الغربية، ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتقديم المساعدات الغذائية لـ 80,000 أسرة.¹⁶ كما بلغ عدد الأشخاص الذين كانوا يتلقون مساعدات إغاثية محدودة من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، والمؤسسات الإغاثية الدولية والعربية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60% من سكان قطاع غزة.¹⁷ ولقد أدت الجائحة إلى زيادة عدد الأسر الفقيرة بنسبة 53% من (275,819 أسرة إلى 422,915 أسرة)، وكان الأثر النسبي جلياً في الضفة الغربية، حيث ارتفع عدد الأسر الفقيرة من 96.065 أسرة إلى 205,854 أسرة (أي بنسبة 114%)، وفي قطاع غزة فقد تزايد عدد الأسر الفقيرة من 179.754 أسرة إلى 217.061 أسرة (أي بزيادة نسبتها 21%).¹⁸

¹⁴ Worldmeter website. "Coronavirus – State of Palestine". Please check the link: <https://bit.ly/3dNfK4a>

¹⁵ من موقع رصد فايروس كورونا (COVID-19) في فلسطين. انظر/ي الموقع التالي: <https://corona.ps>

¹⁶ وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية: من أجل مجتمع منيع ومتضامن ولا يهمل أحداً. رام الله-فلسطين، تموز 2020، ص18.

¹⁷ المصدر السابق.

¹⁸ المصدر السابق.

واقع العمل والعمال

إذا ما أردنا الحديث عن واقع العمل والعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد أعد دراسة أعلن عن نتائجها في النصف الثاني من العام 2019، أشار فيها إلى أن معدل البطالة بين الخريجين وصل في نهاية العام 2018 إلى 50%، مقابل 31% المعدل العام للبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.¹⁹ ويقدر عدد الخريجين من الجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 2019/2018 حوالي 42,394.²⁰ وتشير بيانات مسح القوى العاملة إلى دخول حوالي 40 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل. وفي المقابل، فإن سوق العمل الفلسطينية لا يستوعب أكثر من 8 آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى، حيث تجاوزت معدلات البطالة بين الشباب الخريجين 50%، وهذا يعني أن هناك فجوة كبيرة بين عدد الشباب الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط فأعلى، مقابل فرص العمل التي تحتاجها السوق المحلية سنوياً.²¹

وفي الإحصائيات الأخيرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كشف الجهاز عن أن معدل البطالة بين الشباب (19-29 سنة) حوالي 39% (24% في الضفة الغربية، و67% في قطاع غزة)، كما أن الشباب الخريجين الذين لديهم مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى، هم الأكثر معاناة من البطالة بين الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بينهم نحو 54% (36% في الضفة الغربية، و79% في قطاع غزة) ما أدى إلى انخفاض عدد العاملين في السوق المحلي من 877 ألف عامل في العام 2019 إلى 830 ألف

¹⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول الفجوة بين التعليم وسوق العمل". نشر في تاريخ 14 تموز 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3krVljs>

²⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة". نشر في تاريخ 13 تموز 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GIIs3N>

²¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول الفجوة بين التعليم وسوق العمل". نشر في تاريخ 14 تموز 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3krVljs>

عامل في العام 2020، كما انخفض عدد العاملين في "إسرائيل" والمستعمرات من حوالي 133 ألف عامل في العام 2019 إلى 125 ألف عامل في العام 2020.²² وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ معدل البطالة حوالي 16% في الضفة الغربية في العام 2020 مقارنة مع حوالي 15% للعام 2019، في حين بلغ المعدل حوالي 47% في قطاع غزة في العام 2020، مقارنة مع 45% في العام 2019.²³ كما كشفت البيانات عن أن 14% من العاملين تغيّبوا عن عملهم خلال العام 2020، كما ارتفع إجمالي نقص الاستخدام للعمالة من حوالي 33% العام 2019 إلى حوالي 36% (534 ألف شخص) العام 2020، حيث يتضمن هذا العدد حوالي 111 ألفاً من الباحثين عن عمل المحبطين، وحوالي 16 ألفاً من العمالة الناقصة المتصلة بالوقت.²⁴ وتجدر الإشارة إلى أن محافظة بيت لحم في الضفة الغربية، ودير البلح في قطاع غزة، تتصدران أعلى معدلات البطالة.²⁵

كما تجدر الإشارة إلى أن حوالي 54% من مجموع المستخدمين بأجر في فلسطين يعملون في القطاع الخاص (الأكثر تضرراً في الجائحة)؛ بواقع 273 ألف مستخدم بأجر من الضفة الغربية، و100 ألف مستخدم بأجر من قطاع غزة، مقابل حوالي 29% يعملون في القطاع الحكومي، وحوالي 17% يعملون في إسرائيل والمستعمرات.²⁶ وقد بلغت نسبة المستخدمين بأجر من الضفة الغربية ويعملون في إسرائيل والمستعمرات حوالي 23%.²⁷

²² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال". نشر في تاريخ 29 نيسان 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3u9C9AY>

²³ المصدر السابق.

²⁴ المصدر السابق.

²⁵ المصدر السابق.

²⁶ المصدر السابق.

²⁷ المصدر السابق.

بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص العام 2020 (سنة الأساس=2010) حوالي 88 شيكلاً في فلسطين، بواقع 43 شيكلاً في قطاع غزة، و104 شواكل في الضفة الغربية (لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستعمرات). كما سجل نشاط الخدمات أعلى معدلات للأجور اليومية الحقيقية في القطاع الخاص بمعدل 116 شيكلاً في الضفة الغربية و84 شيكلاً في قطاع غزة، يليه نشاط البناء والتشييد 114 شيكلاً في الضفة الغربية و38 شيكلاً في قطاع غزة، بينما سجل نشاط الزراعة أدنى معدل أجر يومي حقيقي بواقع 89 شيكلاً في الضفة الغربية و20 شيكلاً في قطاع غزة.²⁸ مع ضرورة الإشارة إلى أن هناك نحو 70 ألفاً من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل.²⁹ وانخفض عدد النساء العاملات في القطاع الخاص من 109 آلاف امرأة للعام 2019 إلى حوالي 98 ألف امرأة العام 2020.³⁰

واقع الأرض الفلسطينية والاستعمار الصهيوني

منذ العام 1948، ومع دخول الاستعمار الصهيوني لأرض فلسطين وإنشاء ما يسمى "دولة إسرائيل"، سيطر الاستعمار الصهيوني على الأراضي الفلسطينية كافة، ما عدا الضفة الغربية وقطاع غزة، لحين العام 1967 حينما احتل ما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) التي تشكل 6,220 كم² من أصل 27,000 كم². ومع اتفاقية أوسلو في العام 1993، تم تسليم السلطة الفلسطينية المسؤولية عن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تقسيم المناطق إلى (أ)، و(ب)، و(ج). وقسمت هذه المناطق بناءً على المرحلة الانتقالية لاستلام حكم السلطة الفلسطينية في كامل مناطق الضفة

²⁸ المصدر السابق.

²⁹ المصدر السابق.

³⁰ المصدر السابق.

الغربية وقطاع غزة. إلا أن الاستيطان الاستعماري ما زال ينتشر في أراضي الضفة الغربية وحول حدود قطاع غزة مع إقامة مناطق عازلة حول القطاع، وجدار الفصل في الضفة الغربية. ولم تحقق أوصلو غاياتها، إلا أنها أبقت على ما يريده المستعمر من أراضٍ ونهب للثروات الطبيعية الفلسطينية، وسيطرة على حدود ومعابر فلسطين المحتلة كاملة. يستغل الاستعمار اليوم، بشكل مباشر، ما نسبته 76% من مجمل المساحة المصنفة (ج)، تسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على 63% منها، فيما بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو 542 كم² كما هو الحال في نهاية العام 2019، وتمثل ما نسبته حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية، إضافةً إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية، وتضرر ما يزيد على 219 تجمعاً فلسطينياً من إقامة الجدار، بحيث تشير البيانات إلى وجود نحو 2,700 منشأة معزولة بين الجدار والخط الأخضر، ونحو 5,300 منشأة متضررة من إقامة الجدار، إضافة إلى نحو 35 ألف أسرة متضررة من الجدار، ناهيك عن وجود نحو 67 ألف فلسطيني في مبانٍ معزولة بين الجدار والخط الأخضر، ما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم، كما يضع الاحتلال الإسرائيلي كافة العراقيل لتشديد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين، وبخاصة في القدس والمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية التي ما زالت تقبع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة.³¹

³¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2JOD5T>

بلغ عدد المستعمرات والقواعد العسكرية التابعة لحكومة الاحتلال في نهاية العام 2018 في الضفة الغربية 448 موقعاً، منها 150 مستعمرة، و26 بؤرة مأهولة تم اعتبارها كأحياء تابعة لمستعمرات قائمة، و128 بؤرة استعمارية. أما فيما يتعلق بعدد المستعمرين في الضفة الغربية، فقد بلغ 671,007 مستعمرين نهاية العام 2018، بمعدل نمو سكاني يصل إلى نحو 2.7%.³² كما أن هنالك تركيزاً عالياً جداً على انتشار المستعمرات في محيط مدينة القدس، وانتشار المستعمرين بالقوة في داخلها، حيث إن هنالك حوالي 47% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس، حيث بلغ عددهم حوالي 311,462 مستعمراً، منهم 228,614 مستعمراً في القدس J1 (ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية في العام 1967).³³

وبخصوص قطاع غزة المحاصر، أقامت حكومة الاحتلال عقب الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة شريطاً حدودياً بعرض يزيد على 1,500 متر على طول الحدود الشرقية للقطاع، وبهذا تسيطر "إسرائيل" على 24% من مساحة قطاع غزة البالغة 365 كم.³⁴

تقع الأراضي التي ما زال باستطاعة الفلسطينيين العمل والإنتاج فيها زراعياً في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة ما يقارب الخمس تقريباً بنحو 1,2 مليون دونم، أو ما نسبته 20% تقريباً من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية، و10% في قطاع غزة.³⁵

³² المصدر السابق.

³³ المصدر السابق.

³⁴ المصدر السابق.

³⁵ وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022"، ص10.

إلا أنه، وفي الواقع، لا يمكن القول إن هذه الأراضي، وعلى الرغم من أنها زراعية، لا تنتج ولا تستغل كما هو مطلوب، هذا بالرجوع للسبب الأساسي المتمثل في استمرار الاستعمار الصهيوني بفرض إجراءاته بحجج إدارية وأمنية في السيطرة على الأراضي وعلى الموارد، إضافة إلى أن اتفاق أوسلو الذي نجم عنه تقسيم للأراضي، جعل هذا الأمر واقعاً يواجهه الفلسطينيون وحدهم.

إشكالية وجدل: التعاونيات كشبكة حماية اقتصادية اجتماعية في السياق الاستعماري

في ظل المعطيات التي قدمت سابقاً، نجد أن السلطة الفلسطينية، وخلال سنواتها التي قاربت على العشرين، ما زالت تعاني من ثغرات وفجوات واضحة في صناعة سياسات وتطبيقها فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل تحسين واقع التشغيل والاقتصاد والعمل والحماية الاجتماعية للفئات المهمشة. وعلى الرغم من الموازنات التي ترصدها السلطة الفلسطينية للقطاعات المختلفة، فإن القطاعات الإنتاجية ما زالت تعاني من سوء تقدير في رصد الموازنة، وبخاصة قطاع الزراعة والإنتاج المحلي، كما أن الاستعمار الصهيوني يحارب كافة أشكال الاقتصاد الشعبي التنموي الذي قد يصل إلى فرض حالة من الحماية الشعبية الاقتصادية/الاجتماعية للفلسطينيين.

كما أن التمويل الدولي والمشاريع الدولية، لم تستطع، على الرغم من عشرات المليارات التي أنفقتها، أن تحسن من واقع الفلسطينيين، وتخلق لهم نوعاً من أنواع السيادة، بل على العكس، زاد ذلك وساهم في زيادة التبعية للاستعمار، حيث كانت التدخلات التنموية عبارة عن تدخلات طارئة وإنقاذية، لا تقدم حلاً جذرية. لذا، بات أمام الفلسطينيين حاجة ملحة في إعادة النظر في واقعهم المعاش، وفي ظل العجز الذي تعيشه السلطة الفلسطينية الناجم عن المحاصرة السياسية الاقتصادية للحكومات الاحتلال المتتالية لها،

لا يمكن أمام الأفراد سوى البحث عن طرق أخرى تحميهم، بعيدة عن الخطاب الرسمي وسياساته.

لذا، تأتي هذه الورقة المفاهيمية لتسلط الضوء على التعاونيات في السياق الفلسطيني في ظل الاستعمار الصهيوني كنمط إنتاجي جمعي مقاوم، دون سلخ السياق تحت الاستعمار عن السياق العالمي الذي بات يشهد إشكاليات متعددة لتبني الحكومات السياسات النيوليبرالية، التي زادت من تسليع الخدمات التي تدرج تحت بند الحقوق الإنسانية، كاللعليم، والصحة، والمسكن، ... وغيرها. وتطرح هذه الورقة المفاهيمية جانب التعاونيات في فلسطين المحتلة، وما هي الأهمية المرتبطة بتعميم نماذج التعاونيات في ظل السياق الاستعماري، وفي ظل شرذمة في إقرار سياسات وطنية تحمي الأفراد على صعيد الإنتاج والاستهلاك، وبخاصة الأفراد الأكثر عرضة للتهميش في المجتمع، الذين يتركزون حول نقاط التماس مع المستعمر الصهيوني، وفي المناطق (ج)، والمناطق حول جدار الفصل العنصري، وفي المناطق المهذدة أراضيها بالمصادرة، وفي القدس وقطاع غزة المحاصر.

مفهوم التعاونيات عالمياً ومحلياً

التعاونيات هي مشاريع مشتركة تتمحور، بشكل أساسي، في جلها حول قيم الإنسان التعاونية، يمتلكها ويديرها أعضاؤها من أجل تحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة.³⁶ وتوصف التعاونيات بأنها منظمات اقتصادية مبنية على جهود ذاتية، بحيث تلعب هذه المنظمات دوراً ملموساً في رفع مستوى الظروف

³⁶ International Co-operatives Alliance. "What is a cooperative?". Please check the following link: <https://bit.ly/3gIYAPd>

الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، وللمجتمع المحلي أيضاً.³⁷ بالمجمل، يمكن القول إن التعاونية تتكون من شبكة تطوعية من الأفراد الذين يمتلكون أو يتحكمون في شركة توزع الفوائد على أساس الاستخدام أو الملكية، حيث يتم ترجيح الملكية إلى حد كبير بالتساوي بين الأفراد.³⁸ وعلى سبيل المثال، يتم توليد الفوائد من خلال حصة من الفائض أو الأرباح، وتحسين ظروف العمل والمزايا، وانخفاض أسعار مدخلات الإنتاج، وجودة أعلى للمنتج، ونوع المنتج وتنوعه، والوصول الأفضل إلى الائتمان.

وقبل الخوض في أنواع التعاونيات المختلفة، لا بد لنا من التأكيد على أن تقديم أي مدخل في قراءة أنواع التعاونيات يجب أن يركز على علاقتها و/أو موقفها/موقعها من نمط الإنتاج المهيمن والسوق طبعاً، أكثر مما هو في طبيعة البناء الإداري داخل التعاونية وعلاقتها بالسوق، وترقيع تلك العلاقة أو تحسينها.³⁹ وبما أن الفلسطيني يقبع تحت الاستعمار، وبما أن الاستعمار الصهيوني هو عصاره الحركة الاستعمارية الأوروبية الرأسمالية، يقدم الطرح أن التعاونيات، كنواة وتأسيس للتنمية بالحماية الشعبية، هو ما يجب أن تكون عليه الصورة في ظل مجتمع يقبع تحت الاستعمار، فالتعاون سابق على الدولة، وكلما ارتقى اقترب من تجاوز الدولة عبر نبولها وتذويبها.⁴⁰ هذا إذن ما يجيب عن التساؤل المفاهيمي المطروح في مقدمة هذه الورقة حول سياق التعاونيات في ظل المنظومة الاستعمارية، حيث تكون التنمية "التنمية بالحماية الشعبية" ممكنة بدون دولة، بل هي غالباً ضد دولة (بمعنى الدولة الرأسمالية الطبقية بما هي باغية بالطبيعة)، بل

³⁷ حامد، مهند. سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012، ص7

³⁸ Altam, Morris. "History and Theories of Cooperatives". International Encyclopedia of Civil Society. January 2009.

³⁹ سمارة، عادل. "التعاونيات/الحماية الشعبية: إصلاح أم تقويض للرأسمالية". الأرض المحتلة: 2018، ص48

⁴⁰ المصدر السابق، ص8.

يجب على الدولة أن تلحق بالحماية الشعبية لأن الأخيرة هي قوة الشعب وقراره ومصالحته.⁴¹

بالإطار العام، تجد تعاونيات عدة، منها:

- تعاونيات العمال (Workers Cooperatives):⁴² وهي مشاريع مملوكة للموظفين. هذا هو أحد أكثر الأشكال التعاونية تنوعاً، ويمكن استخدامه حتى من قبل مجموعة صغيرة من الشركاء، على سبيل المثال، مخبز أو محل لبيع الكتب. ومع ذلك، يمكنهم، أيضاً، إدارة عمليات صناعية كبيرة، بما في ذلك بعض أكبر التعاونيات في العالم.
- التعاونيات الاستهلاكية (Consumer Cooperatives):⁴³ مملوكة للأشخاص الذين يمارسون/يعملون فيها. أحد الأعمال الشائعة بشكل خاص هو مبيعات المواد الغذائية بالتجزئة.
- تعاونيات المنتجين (Producer Cooperative):⁴⁴ مملوكة لأشخاص ينتجون النوع نفسه من السلع. تعمل مثل هذه التعاونيات في كثير من الأحيان على قطاعات مشتركة للتجهيز أو التوزيع. بالمجمل، تكون هذه التعاونيات زراعية. لكن تطور شكل تعاونيات المنتجين لتشمل اليوم الفنانين والمعالجين بالتدليك وغيرهم. وهي تتشابه مع تعاونيات العمال، ولكنها تكون بشكل عام أكثر مرونة. تُعرف هذه، أيضاً، أحياناً، باسم التعاونيات التسويقية التي يحتفظ فيها كل مزارع

⁴¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴² McLeod, Andrew. "Types of Cooperatives". Northwest Cooperative Development Center, 2006. Check the following link: <https://bit.ly/3xr8MvO>

⁴³ Ibid.

⁴⁴ Ibid.

بمسار مستقل (بشكل عادل) في الوصول إلى السوق، ولكنه يشترك مع بقية المزارعين في اسم العلامة التجارية.

• تعاونيات الإسكان (Housing Cooperatives):⁴⁵ هي تعاونيات مملوكة للسكان (المقيمين في الإسكانات). يمكن أن يكون حجم هذه التعاونية من منزل واحد إلى مجتمعات سكنية تضم آلاف الوحدات. كما تشمل مشاريع الإسكان المشترك، التي تمتلك فيها عشرات المنازل تعاونياً. الوحدات السكنية هي أحد أقارب (coops)، فعلى الرغم من امتلاك كل عضو وحدته الخاصة في الوحدات السكنية؛ في التعاونية، يمتلك كل عضو حصة في التعاونية التي تمتلك كل الممتلكات.

• الاتحادات الائتمانية (Credit Unions):⁴⁶ هي نوع من أنواع التعاونيات الاستهلاكية، فهي تعاونيات استهلاكية للخدمات المالية، فكل مودع هو عضو. ويقوم الأعضاء بحضور الاجتماع السنوي للمشاركة في انتخاب مجلس إدارة من المتطوعين من المجتمع المحلي، ولديهم خبرات في المجالات المالية. ويمكن أن تكون هذه الاتحادات بحجم صغير لمجتمع ريفي صغير، أو بحجم كبير لعدة مجتمعات محلية من خلال فروع.

• تعاونيات البيع أو الشراء بالتجزئة (Retail or Purchasing Cooperatives):⁴⁷ هي نوع من التعاونيات الاستهلاكية، وتركز على البيع أو الشراء بالتجزئة، وتسمى أحياناً تعاونية خدمات مشتركة (Shared Service Cooperative). وتمتلك وتدار من قبل أصحاب الأعمال المستقلة. ويمكن لهذه التعاونيات أن تكون بحجم صغير أو كبير، فعلى سبيل المثال يمكن أن

⁴⁵ Ibid.

⁴⁶ حامد، مهند. سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص13.

⁴⁷ المصدر السابق، ص14.

يتحالف محامون لشراء لوازم مكتبية أو تأمين أو منتجات وخدمات أخرى. كما يمكن أن تكون تحالفاً بين عدد من البلديات معاً لامتلاك كهرباء خاصة بهم، أو مياه أو مرافق اتصالات أو غيرها. وما يتشابه بين كل هذه التعاونيات هو أنها تسعى إلى تحسين الكفاءة و/أو القدرة على المنافسة في السوق، من خلال الشراء أو البيع بكميات كبيرة، ولمجموعة واسعة من السلع أو الخدمات.

- التعاونيات الاجتماعية (Social Cooperatives):⁴⁸ هذا النوع من التعاونيات لديه هدف أو خدمة اجتماعية للأعضاء. يملك ويدير هذه التعاونيات عمال أو مهنيون أو مستهلكون. وقد تكون التعاونية في نهاية المطاف اجتماعية غير هادفة للربح. فمثلاً، أن تقوم بنشاط له علاقة بتحسين ظروف العمل (للنساء مثلاً)، أو توفير خدمات صحية بديلة وبتكاليف معقولة للمجتمع.

يتفق معد الورقة مع الطرح أن أساس التعاون هو العمل، مع الحاجة الضرورية للنظر بمنهج واضح وصريح، حتى لا نقع في فخ فهم مخادع للتعاون. كما يجب علينا التمييز بين العمل الجماعي والعمل الاجتماعي، فالعمل الجماعي على الرغم من أهميته مقارنة بالعمل الفردي، فإنه قد يندرج في مرحلة ما تحت منظومة التسليع وتكريسها والخضوع لها ولمضامينها. أما العمل الاجتماعي، فيكون في مرحلة مختلفة تماماً، ولا يمكن تحقيقه إلا بعد دخول المجتمعات مرحلة التعاون الجذري الكامل، وهو تماماً الرابط المباشر بالتنمية المجتمعية. العمل الجماعي والعمل الاجتماعي التعاوني هي نشاطات إنسانية أساسية يقوم بها المجتمع ومن أجل ذاته.⁴⁹ يرى عادل سمارة أن للتعاون

⁴⁸ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁴⁹ سمارة، عادل. التعاونيات/الحماية الشعبية: إصلاح أم تقويض للرأسمالية، مصدر سبق ذكره، ص22.

والتنمية بالحماية الشعبية شروطاً لا يستقيم دونها أي جهد تعاوني مهما كان حجمه،
وأهم هذه الشروط:⁵⁰

- توفر ثقافة ووعي بالتعاون؛ ثقافة جماعية ووعي بوجود العمل والإنتاج، أي بالتحديد فكر تعاوني ناجم عن فهم واعٍ بأهمية التعاون كدور مقاوم.
- أن تكون الممارسة تجلياً للفكر، فعلى التعاوني أن يقدم مساهمته في المشروع العملي، سواء بالجهد المطلوب للتعاونية، والحرص على بنيتها ودورها الاجتماعي، أو المساهمة النقدية المطلوبة، بقدر ما يمكنه أو يعوض الجهد الذهني والعضلي.

التعاونيات في الضفة الغربية وقطاع غزة

ينظم القانون الأردني عمل التعاونيات في الضفة الغربية (القانون الأردني للعام 1957) وفي غزة القانون المصري (لسنة 1933). وبعد مرور حوالي ربع قرن على نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، كان لا بد من وجود قانون فلسطيني ينظم التعاونيات الفلسطينية. وعلى الصعيد الرسمي الفلسطيني، أُنشئت هيئة العمل التعاوني بداية العام 2018، بعد إقرار قرار بقانون من قبل الرئيس محمود عباس، والناظم لعمل التعاونيات الفلسطينية، والذي حمل الرقم 20 لسنة 2017. نص القانون على إنشاء هيئة العمل التعاوني في المادة الرابعة منه، وأيضاً على إنشاء صندوق للتنمية التعاونية، وأيضاً معهد للتدريب التعاوني.⁵¹ كان من المفترض، وبصورة أساسية، أن ينصب عمل الهيئة في تنظيم عمل القطاع التعاوني والإشراف عليه، في سبيل تطويره وتنميته، وفي سبيل

⁵⁰ المصدر السابق، ص 59.

⁵¹ قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3h1Fq1c>

الوصول به إلى مرحلة يساهم فيها أكثر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.⁵²

لكن سرعان ما قام محمد اشتية رئيس الحكومة في العام 2020 بحل ودمج مجموعة من الهيئات المحلية، التي كانت من ضمنها هيئة العمل التعاوني، وإلحاق اختصاصاتها ومهامها وموظفيها إلى وزارة العمل.⁵³ أي إن الهيئة عادت لتكون تحت مظلة وزارة العمل بشكل مباشر مرة أخرى، ولم تعد الأهداف المرجوة في القرار بقانون دارجة إلا تحت الخطط الاستراتيجية لوزارة العمل، التي بحاجة لبحث سياساتي معمق لقياس مدى فعاليتها ونجاحتها وما تحقق منها عبر الخطط الاستراتيجية لوزارة العمل عبر السنوات السابقة والسنوات اللاحقة.

في العودة إلى المؤشرات حول التعاونيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، هنالك حوالي 900 جمعية تعاونية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة (أو أقل بقليل)، في الضفة حوالي 770-790 (الرقم غير دقيق لأنه ما زال هنالك تعاونيات في مرحلة الإجراءات والتسجيل). أكبر القطاعات هو اتحاد قطاع التعاونيات الزراعية من حيث العدد، لكن من حيث رأس المال المستثمر هو اتحاد تعاونيات الإسكان، لأننا نتحدث عن عمار وبنية تحتية وأبنية، وهذا مكلف على الصعيد المالي.⁵⁴ كما يوجد حتى الآن 6 اتحادات تعاونية، ويوجد اتحاد تعاوني عام. كل قطاع له اتحاد: اتحاد قطاع التعاوني الزراعي،

⁵² من مقابلة أجراها معد الورقة مع السيد يوسف الترك، رئيس هيئة العمل التعاوني السابق. أجريت في تاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2020 لدواعي إتمام دراسة "الابتكار الاجتماعي والتصنيع الغذائي الزراعي" لصالح الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال - أصالة.

⁵³ اشتية يعلن ضم ودمج وإلغاء 30 مؤسسة غير وزارية في تاريخ 04 كانون الثاني 2021. نشر عبر وسائل إعلام متعددة.

⁵⁴ من مقابلة يوسف الترك، مرجع سبق ذكره.

وأيضاً اتحاد التعاوني الاستهلاكي، وهناك اتحاد تعاوني للخدمات (أو للتوفير والتسليف)، إضافة إلى الاتحاد الحرفي، واتحاد التعاوني لتسويق المنتجات التعاونية.⁵⁵

يرى يوسف الترك رئيس هيئة العمل التعاوني سابقاً، أن التعاونيات هي أهم ركائز الاقتصاد الوطني، وبخاصة في الحالة الفلسطينية التي نكون أحوج ما نكون فيها إلى نمط إنتاجي تعاوني وعمل تعاوني، فالعمل التعاوني هو جزء من تراثنا وجزء من تاريخنا الفلسطيني، وهو أيضاً قديم، فأول تعاونية في فلسطين منذ عشرينيات القرن الماضي في عكا كانت لزراعة التبغ.⁵⁶

لماذا التعاونيات في ظل السياق الاستعماري؟

يأتي الحديث عن التعاونيات الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري الصهيوني، بشكل أساسي، لاستغلال كافة الموارد المتاحة (المادية والبشرية) كرؤوس أموال (مادية واجتماعية)، وتوجيهها في خلق حالة من الصمود والتنمية الشعبية المقاومة للاستعمار وسيطرته على الأرض. وتعتبر الأرض هي العنصر الأساسي الذي يجب أن يركز عليه الفلسطينيون من خلال المحافظة عليها وإحيائها في مواجهة المشروع الاستعماري وتوسعه. إن ضرورة العودة إلى الأرض في العمل والإنتاج من خلالها، تحمل أهمية وأبعاداً وطنية، كما تؤمن حماية اقتصادية واجتماعية للفلسطينيين، وبخاصة في ظل استمرار المشروع الصهيوني في سرقة أراضي فلسطين ومحاولاته الدائمة في استمرار حالة التبعية من قبل الفلسطينيين. وفي الحديث عن بعض المؤشرات المتعلقة بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وصلت نسبة البطالة اليوم في الضفة

⁵⁵ المصدر السابق.

⁵⁶ المصدر السابق.

الغربية وقطاع غزة ما يقارب 27%،⁵⁷ وزادت بعد دخول فايروس كورونا وانتشاره بين صفوف الفلسطينيين منذ شهر آذار/مارس 2020 وحتى تاريخ هذه الورقة، حيث كشفت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن أنه قد بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين 321,400، بواقع 203,200 في قطاع غزة و118,200 شخص في الضفة الغربية.⁵⁸ مع ضرورة الإشارة إلى أنه بلغ إجمالي الاستخدام الناقص للعمالة 483,700 شخص، حيث يتضمن هذا العدد 81,500 من الباحثين عن عمل المحبطين، و15,600 في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت.⁵⁹ كما أن البطالة بين صفوف الخريجين من الشباب حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى، بلغت 52% من الفئة العمرية (19-29 سنة)، بواقع 68% للإناث، مقابل 35% بين الذكور.⁶⁰ كما كشفت الإحصائيات عن أن حوالي نصف المعيلين الرئيسيين العاملين لم يتلقوا أجورهم خلال فترة الإغلاق.⁶¹ هذا وكانت قد تنبأت مجموعة من الدراسات حول مدى انعكاس الجائحة وأثرها على الفلسطينيين إذا ما استمرت إغلاق المنشآت في ظل ازدياد حالات الإصابة بالفايروس، والتخوف من ذلك، حيث أوضحت دراسة لمرصد السياسات أن قيمة خسائر الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) قد تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار لآخر سنة 2020 مقارنة مع الوضع الطبيعي.⁶²

⁵⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أبرز المؤشرات الإحصائية في دولة فلسطين للعام 2020". انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3ef4Vca>

⁵⁸ المصدر السابق.

⁵⁹ المصدر السابق.

⁶⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحافياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019". نشر في تاريخ 13 شباط/فبراير 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/33wfC5i>

⁶¹ المصدر السابق.

⁶² سمارة، أشرف. الخسائر والخسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية. رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، حزيران/يونيو 2020، ص14.

لكن ما هي الإشكاليات التي قد تواجه القطاع التعاوني في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ القطاع التعاوني جميعه يعترضه مجموعة من المشاكل والمعيقات، أول هذه المعيقات هي إجراءات الاحتلال على الأرض، بمعنى مصادرة الأراضي، وجرف المزارع وحرقتها، وهدم البركسات، وهدم الآبار المائية، ومصادرة مصادر المياه والمعدات الزراعية التي تنتج من خلالها التعاونيات إنتاجها. هذا طرح بديهي في ظل الهجمة الاستعمارية المستمرة على الفلسطينيين من قبل الاستعمار الصهيوني. لكن، يوجد، أيضاً، مجموعة من العوامل التي تعيق عمل القطاع التعاوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنها:

- مشاكل في التسويق والجمارك التي يفرضها الاحتلال، إضافة إلى مشاكل تتعلق باستيراد المواد الخام لبعض المنتجات.⁶³
- هنالك مشاكل في ثقافة التعاون وفكره، فالعديد من التعاونيات لا تزال تفتقر لفكر التعاون والعمل التعاوني، ونحن أحوج ما نكون إلى تعزيز فكرة ثقافة التعاونية، بمعنى أن ننقل في التعاونية من ثقافة الفرد إلى ثقافة المجموع، ومن الاعتماد على التمويل الخارجي إلى الاعتماد على التمويل الذاتي، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الرسمي، التي تتعلق بال نشرات التوعوية، وإجراء لقاءات تلفزيونية محلية، وزيارة المدارس، وعقد محاضرات، وتوزيع منشورات حول العمل التعاوني، إضافة إلى أن هيئة العمل التعاوني قبل حلها قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع جامعة خضوري، وكانوا في المراحل الأخيرة لإعداد مساق تدريسي له علاقة بالعمل التعاوني في جامعة خضوري.⁶⁴
- يعتبر البعض موضوع الحوكمة أحد الإشكاليات التي تتعلق بتقديم قطاع التعاونيات في الضفة الغربية، في المجالين الإداري والمالي. كما أن الهيئات

⁶³ من مقابلة يوسف الترك، مرجع سبق ذكره.

⁶⁴ المصدر السابق.

العمومية لهذه التعاونيات ما زالت علاقتها بلجنة الإدارة في التعاونية ضعيفة، بمعنى أنها لا تجتمع على مدار السنة سوى مرة واحدة لإقرار ميزانية أو لتعديل على النظام الداخلي ... إلخ، ولا يوجد ربط وانتماء مباشر للجمعية، وفي الكثير من الأحيان تعتمد الجمعية على شخص واحد.⁶⁵

● تجاوز حاجز الثقة في رأس المال الاجتماعي، حيث يعتبر البعض أن ضعف الحركات التعاونية في فلسطين ناجم عن كون العضوية محصورة بأشخاص محددين، وهذا يدل على عدم ثقة الأعضاء بالآخرين.⁶⁶ ويترح البعض أن الحل يكون في تحول رأس المال الاجتماعي الترابطي إلى رأس مال اجتماعي تجسيري؛ أي أن ينتقل من المجموعات الصغيرة النووية (العائلة النووية وبعض من العائلة الممتدة) إلى رأس مال اجتماعي يكون فيه علاقات بين أفراد ذوي خلفيات مختلفة، أو بين قطاعات مجتمعية مختلفة.⁶⁷

● ثقة الأفراد بالتعاونيات، حيث يعتبر البعض أن إيجاد أعضاء للتعاونية هو المعيق الأول أمام البدء بإنشاء تعاونية، إذ إن هنالك صعوبة في إقناع الآخرين بالانضمام كأعضاء في تعاونية، ويعتبر البعض أن الفكر السلبي عن التعاونيات، يتبدل إذا كان أداء التعاونية جيداً.⁶⁸

● يرى البعض أن مستوى الالتزام والمشاركة من قبل الأعضاء مؤثر رئيسي في نشاط التعاونية، وأن ضعف دور الأعضاء يضعف ويضع عراقيل أمام التعاونيات.⁶⁹

⁶⁵ المصدر السابق.

⁶⁶ حامد، مهند. سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁶⁷ المصدر السابق، ص20.

⁶⁸ المصدر السابق، ص46-47.

⁶⁹ المصدر السابق، ص48.

في بعض الإشكاليات المطروحة أمام العمل التعاوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد يكون هنالك اتفاق حول معظم الإشكاليات التي طرحت، لكن تبقى تساؤلات حولها وحول إذا ما كان طرحها في الوقت الحالي، وبخاصة في ظل السياق الاستعماري، يؤدي إلى تحسين واقع التعاونيات، كالحوكمة على سبيل المثال، فهل تتحمل الحركة التعاونية مزيداً من الأعباء التي تفرضها الحوكمة، وإن كانت على المستوى النظري ضرورية وأساسية؟

كيف تحقق التعاونيات شبكة حماية اقتصادية/اجتماعية في ظل السياق الاستعماري؟

على الصعيد التنموي، تعمل التعاونيات على تخفيض الفقر أكثر من أي منشأة اقتصادية أخرى. وبشكل أشمل، يعتبر تعزيز دور التعاونيات من الأدوات التي تساعد في الوصول إلى أهداف التنمية الألفية⁷⁰ (هذا إذا ما كانت أهداف التنمية الألفية هي المعيار)، وذلك من خلال العمل الجماعي بين الأعضاء، إما كمنتجين ممن لا يستطيعون الإنتاج بشكل منفرد للأعضاء، وإما كمستهلكين ممن يستفيدون نتيجة ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار. وبما أن التعاونيات لا تهدف إلى تحقيق الربح، فإنها تعمل على توفير احتياجات أعضائها من السلع والخدمات بتكاليف منخفضة، ما يخفف الأعباء عليهم، إضافة إلى قيام الجمعيات بتسويق منتجات الفقراء، ما يساهم في تحسين مستوى الدخل والحد من درجة الفقر.⁷¹

كما تعمل التعاونيات على خلق فرص عمل والحد من مشكلة البطالة للشباب. فإذا ما عدنا إلى أحدث المؤشرات التي تم طرحها في الورقة والتي تتعلق ببيانات مسح القوى

⁷⁰ المصدر السابق، ص15

⁷¹ المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. "الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية"، كانون الأول

2012، ص89-90

العاملة، فإنها تشير إلى دخول حوالي 40 ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل. وفي المقابل، فإن سوق العمل الفلسطينية لا يستوعب أكثر من 8 آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى، حيث تجاوزت معدلات البطالة بين الشباب الخريجين 50%، وهذا يعني أن هناك فجوة كبيرة بين عدد الشباب الحاصلين على شهادة دبلوم متوسط فأعلى، مقابل فرص العمل التي تحتاجها السوق المحلية سنوياً.⁷² وفي الإحصائيات الأخيرة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كشف الجهاز عن أن معدل البطالة بين الشباب (19-29 سنة) حوالي 39% (24% في الضفة الغربية، و67% في قطاع غزة)، كما أن الشباب الخريجين الذين لديهم مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى، هم الأكثر معاناة من البطالة بين الشباب، حيث بلغ معدل البطالة بينهم نحو 54% (36% في الضفة الغربية و79% في قطاع غزة)،⁷³ ما يعني أن هنالك فرصة ممتازة لوضع التعاونيات بعين الاعتبار، والتوجه للعمل فيها من منطلق مفهوم تعاوني إنتاجي جماعي.

وتساهم التعاونيات، بشكل مباشر، في التنمية الريفية، وتمنح الفرص للمرأة في ظل التهميش العالي الذي تواجهه، إضافة إلى زيادة المعرفة وبناء القدرات واكتساب الخبرات، والمساهمة في المسؤولية المجتمعية.⁷⁴ ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني الشهري حوالي 170 ديناراً أردنياً، بواقع 220.1 دينار أردني في الضفة الغربية مقابل 91.2 دينار أردني في قطاع غزة، وبمتوسط إنفاق الأسرة الشهري حوالي 935 ديناراً أردنياً،⁷⁵ وحوالي 31% من الإنفاق يذهب على الطعام،⁷⁶

⁷² - المصدر السابق.

⁷³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال". نشر في تاريخ 29 نيسان 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3u9C9AY>

⁷⁴ المصدر السابق، ص 90-92.

⁷⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مستويات المعيشة في فلسطين 2017". نشر في تاريخ 15 نيسان 2018. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2PHQXUK>

⁷⁶ المصدر السابق.

تريد التعاونيات الإنتاجية من فرص تخفيض قيمة الإنفاق على الطعام إذا ما كان الإنتاج موفوراً من التعاونيات، ويعود هذا الإنفاق كتغذية راجعة إلى تعزيز الموارد المحلية والاعتماد عليها، ما سيؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية لدى الفئات المهمشة، وبخاصة في المناطق (ج)، والمناطق المهتدة بالمصادرة، وبالتحديد لفئة الشباب (ذكوراً وإناثاً) منهم.

إضافة إلى جوهر التعاون وفكرة التعاون في التعاونيات والعمل الجماعي، هنالك مجموعة من العناصر التي لا بد من التركيز عليها من أجل تحقيق شبكة الحماية الاقتصادية الاجتماعية. علينا التفكير ملياً في أن تكون التعاونية عبارة عن وحدة إنتاج جماعية تعتمد بالأساس في مدخلات إنتاجها على الموارد المحلية قدر المستطاع، حيث لا يمكن أن تكون التعاونية وطنية تساهم في بناء شبكة الحماية الاقتصادية الاجتماعية، إذا ما أدخلت الموارد المحلية كعنصر أساسي في مسألة الإنتاج، لتكتمل حلقة الحماية ودائرتها، التي تمتد من أصحاب الموارد المحلية، وتنتهي بالمنتج المحلي الوطني. لذا، يمكن القول إن التعاونية هي فرصة سانحة لخلق حالة وشكل من أشكال السيادة الوطنية على الغذاء. وبهذا نضمن ديمومة الموارد والحفاظ عليها، ونضمن تشغيل أيدٍ فلسطينية تخدم الاقتصاد الفلسطيني الشعبي، واستهلاكاً على الصعيد المحلي يغذي عمل التعاونيات ويزيد من دخلها لكي تستمر. هذا من شأنه أن يعزز مفهوم الإنتاج مقابل الاستهلاك، فالأساس لنهوض تنمية شعبية تحمي الفئات المختلفة هو التحول من الاستهلاك للإنتاج واستهلاك المنتج المحلي. فعلى سبيل المثال في الإنتاج مقابل الاستهلاك، ومع نهاية العام 2017، شكلت الصادرات من القطاع الزراعي الفلسطيني إلى "إسرائيل" حوالي 64 مليون دولار، منها حوالي 56.8 مليون دولار صادرات نباتية طازجة، بنسبة بلغت 88.7%، و7.2 مليون دولار من الصادرات الحيوانية، بنسبة 11.3%. فيما كانت الواردات من القطاع الزراعي من "إسرائيل" إلى الاقتصاد الفلسطيني حوالي 362.1

مليون دولار، منها حوالي 152.9 مليون دولار واردات نباتية طازجة، بنسبة بلغت 42.2% من إجمالي واردات القطاع الزراعي من "إسرائيل"، و209.3 مليون دولار من الواردات الحيوانية بنسبة بلغت 57.8%.⁷⁷

تعكس هذه الأرقام لنا حجم وأسباب سيطرة حكومة الاحتلال على القطاع الزراعي، إذ يعتبر الفلسطينيون الواقعون تحت سطوة الاحتلال من أكبر الأسواق المستوردة للإنتاج "الإسرائيلي"، حيث توجد فجوة كبيرة جداً بين حجم الاستهلاك من السوق "الإسرائيلي" والتصدير له، يصل حجمها ما يقارب 298.1 مليون دولار.

وقد يتساءل البعض، كيف للأفراد من غير المنتجين أن يخدموا التعاونيات ويساهموا في إنشاء شبكة حماية اجتماعية واقتصادية شعبية؟ ببساطة، يكون ذلك من خلال استهلاك منتجات التعاونيات واستبدال المنتج الأجنبي قدر المستطاع بمنتجات هذه التعاونيات، وتقديم "العونة" في المواسم التي من يكون فيها أفراد التعاونيات بحاجة إلى أيدٍ عاملة طوعية ضمن إطار عملها.

وقد يتساءل البعض، أيضاً، حول ما إذا كان هنالك فرصة لنقل تجارب التعاونيات لقطاع غزة على الرغم من الحصار الممارس على القطاع منذ العام 2007، والحروب المستمرة عليه. ويكمن الجواب عن هذا السؤال في وصف سياق القطاع، حيث إن الحصار الممارس والحروب على قطاع غزة يستوجبان منا ملياً وجدياً أن ننظر في نقل تجربة التعاونيات إلى قطاع غزة. تعتبر الأراضي التي ما زال باستطاعة الفلسطينيين العمل والإنتاج فيها زراعياً تقع في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ

⁷⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة 2017". رام الله-فلسطين.

مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة ما يقارب الخمس تقريباً بنحو 1,2 مليون دونم، أو ما نسبته 20% تقريباً من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و10% في قطاع غزة.⁷⁸ إلا أنه وفي الواقع، لا يمكن القول إن هذه الأراضي، وعلى الرغم من أنها زراعية، لا تنتج ولا تستغل كما هو مطلوب، هذا بالرجوع إلى السبب الأساسي المتمثل في استمرار الاستعمار الصهيوني بفرض إجراءاته بحجج إدارية وأمنية في السيطرة على الأراضي وعلى الموارد، إضافة إلى أن اتفاق أوسلو الذي نجم عنه تقسيم للأراضي، جعل هذا الأمر واقعاً يواجهه الفلسطينيون وحدهم. ففي الوقت الذي تبلغ مساحة الأراضي المصنفة على أنها عالية أو متوسطة القيمة الزراعية في الضفة الغربية حوالي 2,072 مليون دونم، وتشكل حوالي 37% من مساحة الضفة الغربية، ولا يستغل الفلسطينيون منها سوى 931.5 ألف دونم، وتشكل حوالي 17% من مساحة الضفة الغربية.* بالمقابل، في قطاع غزة، ما زال الكيان يمنع المزارعين من الوصول إلى الأراضي التي تصنف ضمن "المنطقة العازلة" والتي تمتد على طول الحدود الشرقية للقطاع، وتقدر هذه الأراضي بحوالي 62 كم²، أي حوالي 40% من الأراضي المستخدمة في الزراعة في قطاع غزة.⁷⁹ هذا جميعه يستدعي إعادة النظر في مسألة العودة إلى الأرض، والعمل التعاوني الجمعي لتحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للبعد الوطني.

وبما أننا كنا قد ذكرنا سابقاً في هذه الورقة إجابة حول كيف من الممكن للأفراد من غير الفاعلين في إطار التعاونيات إسناد هذه التعاونيات، وقدمنا أن ذلك يكون من خلال استهلاك منتجات التعاونيات واستبدال المنتج الأجنبي قدر المستطاع بمنتجات هذه

⁷⁸ وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022"، ص10.

* تعتبر الإجراءات "الإسرائيلية" أحد أهم أسباب عدم استغلال الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، حيث تشكل المناطق المصنفة "ج" حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية، التي ما زالت تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، الأمر الذي أدى إلى حرمان الكثير من المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها، أو العناية بالمساحات المزروعة فيها

⁷⁹ وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2017-2022"، ص10.

التعاونيات، وتقديم "العونة" في المواسم التي يكون فيها أفراد التعاونيات بحاجة لأيد عاملة طوعية ضمن إطار عملها، فهذا الطرح (وحتى اللحظة) من الممكن أن يكون للفلسطينيين في "الداخل المحتل" دور أساسي فيه؛ ففي الوقت الذي تمنع فيه سلطة الاستعمار التوسع الفلسطيني في الداخل من حيث الإنتاج وغيره، وتحارب الفلسطينيين بعنصريتها وتزيد العبء عليهم في فرص التملك، وبالمقابل تسنح لمستعمراتها بالعمل على ذلك، قد تكون الخطوة الأولى في انخراطهم في العمل التعاوني وإسناد التعاونيات هي من خلال الاستهلاك المباشر من التعاونيات والعمل الطوعي فيها.

تجارب ناجحة: التعميم والتشبيك

إذا ما كان هنالك نموذج ناجح، لا بد من تعميم تجربته على الجهات كافة، التي تتبنى الفكر التعاوني وتسعى إلى خلق واقع جديد من خلاله، فإن هناك العديد من التجارب الفلسطينية الناجحة في إطار التعاونيات والعمل التعاوني، وبخاصة لفئة الشباب، وهي تحتاج لتسليط الضوء عليها. شهدت الضفة الغربية في السنوات العشر الأخيرة تزايداً ملحوظاً في التوجه نحو التعاونيات والإنتاج التعاوني، وذلك لاستمرار ضيق الحال، وازدياد نسب البطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس بشكل مباشر على الأوضاع الاجتماعية، حيث إن تعميم هذه التجارب من شأنه أن ينظم، بشكل كامل، بأبعاد مختلفة؛ بعدُ ينظم العلاقات بين المنتجين بعضهم ببعض، من حيث تكامل الإنتاج، وتنويع المحاصيل، لتغطي المناطق الجغرافية كافة، وتبادل الخبرات والأدوات،⁸⁰ وبعدُ آخر ينظم العلاقة ما بين المنتجين والمستهلكين، بحيث يحصل توازن ما بين دعم مزارعي الحيازات الصغيرة مادياً لاستمرار صمودهم، وفي الوقت ذاته يحصل

⁸⁰ الصالحي، عبد العزيز. السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري. رام الله: مؤسسة دالية المجتمعية، ص42،

انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3nUZ6XI>

المستهلك على جودة جيدة من الإنتاج الزراعي. وفي ظل تنظيم هذه العلاقة، تصبح منظومة الإنتاج بهذه الطريقة أمراً واقعاً، حيث إن شبكة العلاقات تخلق نمطاً من التبادل التجاري وشبكة موازية لعلاقات السوق المفروضة على الأفراد، وتتفك عنها شيئاً فشيئاً.⁸¹

نماذج فلسطينية مميزة

توجد مبادرات وشبكات تمارس العمل التعاوني، وتركز على الزراعة البيئية، وتعمل على نماذج تبادلية بديلة عن نموذج السوق، حيث إنها تتشارك وتقترب من بعضها البعض من حيث المبادئ والقيم، وتضع السيادة الغذائية هدفاً سامياً تسعى إلى تحقيقه، من الأمثلة عليها: مزرعة أم سليمان (قرية بلعين)، المزرعة الإنسانية (قرية مزارع النوباني)، ملتقى الشراكة الشبابي (مبادرات)، لجنة قرية ترمسعيا الزراعية، "مزرعة بيئية" في قرية رابود، مجلس قروي قيرة، مشجر "جذور"، مكتبة البذور البلدية، منجلة (مبادرة زراعية فنية ثقافية لإعادة ربط الفعل الزراعي بالثقافة الفلسطينية). ومن الممكن القول إن حليفهم الإعلامي هي مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية. كما يوجد ما يطلق عليه "ملتقى الزراعة البيئية" الذي يسعى ليضم تحت جناحيه كافة المبادرات المجتمعية المتعلقة بالزراعة البيئية.⁸² كتوجه، يقبل الفلسطينيون على الزراعة البيئية بحكم السياق السياسي الاقتصادي العام، حيث إن هذه الزراعة (إضافة إلى أنها صديقة للبيئة تماماً وصحية جداً)، تعتمد على أقل التكاليف في عملية الإنتاج، وتعمل في الحصول على المنتجات بشكل طبيعي من الموارد الطبيعية الموجودة.⁸³

⁸¹ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁸² المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁸³ المصدر السابق، ص43.

هذه المبادرات والاتحادات والشبكات، من الممكن أن تدرج تحت عملية التشبيك للعمل في إطار أوسع إذا ما أردنا الحديث عن عملية الإنتاج الزراعي، وهنا يكمن لب عمل هذه المبادرات والأجساد، وهو أن العمل الجماعي والتشبيك هو ما ينجحها، كما أنها أدوات جيدة لتسويق المنتجات الزراعية الغذائية عبر المناطق الجغرافية المختلفة في فلسطين، التي قد تكون الشركات غير الربحية أجساداً جيدة لتميرها.⁸⁴ وبهذا، لا بد من النظر إلى التعاونيات الزراعية الإنتاجية بتركيز أكبر، حيث إن التعاون هو عمل وإنتاج، إلا أنه من طراز مختلف عن العمل والإنتاج في ظروف الملكية الخاصة والاستغلال الطبقي، إذ يقوم على العمل الطوعي وبعلاقات إنسانية ديمقراطية تنشد المساواة والاكتفاء بعيداً عن الاستغلال، وحتى أية تراتبية طبقية كشرط أساسي، باعتبارها من القيم المركزية في العمل والأداء الإداري التعاوني.⁸⁵

تجربة ملتقى الشراكة الشبابي

يرى ملتقى الشراكة الشبابي أن التعاونيات الشبابية، بالتحديد، تحقق أبعاداً عدة، وهي البعد الاقتصادي والوطني والاجتماعي. ويعبر رامي مسعد عن أن التعاونيات تساهم في حل مشكلة البطالة المرتفعة في صفوف الشباب الفلسطيني بشكل أساسي، كما أنها تعزز مفاهيم الإنتاج والسيادة على الغذاء بدل نمط الاستهلاك والاستيراد.⁸⁶ كما أن التعاونيات هي أفضل خيار في ظل توقف التوظيف في المؤسسات الحكومية منذ سنوات عدة، نتيجة للأزمة المالية، وتراجع التمويل بشكل ملحوظ، وفرض شروط تمويلية جديدة على مؤسسات المجتمع المدني، والوضع الاقتصادي الصعب للقطاع الخاص (مع

⁸⁴ المصدر السابق، الصفحة نفسها.

⁸⁵ سمارة، عادل. التعاونيات/الحماية الشعبية: إصلاح أم تقويض للرأسمالية. مرجع سبق ذكره، ص38.

⁸⁶ من مقابلة أجريت مع رامي مسعد | منسق أعمال ملتقى الشراكة الشبابي - أجريت في تاريخ 2021/05/02.

إشارة مسعد إلى أنها يجب أن تستمر حتى في ظل توفر العناصر الأخرى).⁸⁷ وعلى الصعيد الوطني، يرى مسعد أن للتعاونيات الشبابية، وبالتحديد الزراعية منها، بعداً وطنياً، حيث تحمي مساحات كثيرة من الأراضي عبر زراعتها واستصلاحها وحمايتها، التي هي جوهر الصراع مع المستعمر، وتمهد الطريق للسيادة عليها والعودة إلى الأرض.⁸⁸ وعلى صعيد البعد الاجتماعي، يرى مسعد أن التعاونيات تساهم في خلق فكر تعاوني جماعي قيم، حيث إننا في فلسطين المحتلة بحاجة ماسة لهذا الفكر في المرحلة الآنية، الذي هو نقيض لما تكرر خلال السنوات الماضية بسبب السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة، التي ساهمت في تعزيز الفردانية والذاتية على المجموع، وكيف انعكس ذلك في المشاركة الجماعية في مناحي الحياة كافة.⁸⁹

انطلقت تجربة ملتقى الشراكة الشبابي كبديل اقتصادي اجتماعي شعبي في ظل السياق الفلسطيني الحالي، الذي اختلف بكل تأكيد عن آخر 40 عاماً، على صعيد النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون تهميش الماضي والتجارب المتركمة من خلاله، ودون استنساخ النماذج الموجودة وإعادة إنتاجها، بل من خلال التكيف وفق التطورات والظروف الآنية. وتمثلت التجربة في:⁹⁰

• **نشر الفكر التعاوني بين الشباب:** وذلك لبناء ثقافة التعاونيات، حيث تشوه الكثير من المفاهيم والقيم الجماعية وغيرها، ومن الجدير ذكره هنا أن الملتقى على مدار أكثر من عامين وهو يحاور الشباب حول أهمية الاقتصاد الاجتماعي، وتاريخ الحركة التعاونية في العالم وفلسطين، إضافة إلى مفاهيم ومبادئ

⁸⁷ المصدر السابق.

⁸⁸ المصدر السابق.

⁸⁹ المصدر السابق.

⁹⁰ المصدر السابق.

التعاونيات، وإمكانية تطبيقها في فلسطين، ومفاهيم السيادة على الغذاء والسيادة الزراعية البيئية ... إلخ. صاحب ذلك عرض التجارب المحلية والدولية، ومرافقة الشباب نحو تجارب شبابية ناجحة، وذلك كله من خلال اللقاءات والزيارات الميدانية، والمساقات النظرية والعملية حول التعاونيات (مساق التعاونيات)، حتى بدأت تتبلور مجموعات من الشباب تتوجه نحو الأرض والزراعة بشكل جماعي، وهي الآن حوالي 12 مبادرة أو مجموعة شبابية زراعية، طورت أنظمة داخلية خاصة بها بنتها من تجربتها.

- **أنشطة الإسناد (الانتقال من النظرية إلى الممارسة):** تتلخص أنشطة الإسناد ببناء القدرات، والدعم المالي للاحتياجات، والإرشاد الزراعي، والتسويق. هذا جميعه انصب في إطار مساندة التعاونيات الشبابية التي حملت الإنتاج الزراعي بطابعها.

وكانت هذه الأنشطة قد نفذت على مراحل عدة بدأت الأولى في مرحلة انتشار فايروس كورونا وما واكبها من إغلاقات مشددة أثناء الكورونا، وعدم قدرة المزارعين على تسويق منتوجاتهم. والمرحلة الثانية تمثلت بأيام تسويقية تم تنفيذها وفقاً لاحتياجات المزارعين (البطيخ، الخس، منتوجات الألبان والجبن، الخيار، الفاصولياء، الفول، البازيلاء ...)*، المرحلة الثالثة والأخيرة كانت فكرة الانتقال من الأنشطة المتقطعة إلى فكرة السوق الشعبي الدائم (قدر الإمكان)، وهو ما أطلق عليه "حسبة التعاونيات"، وهي عبارة عن أسواق شعبية دائمة، وتنظم بشكل دوري لتسويق المنتوجات، من خلال اختيار أمكنة محددة

* على سبيل المثال وللتوضيح، قام ملتقى الشراكة الشبابي في العام 2020، بتسويق البطيخ من الأغوار الفلسطينية، حيث تم تسويق حوالي 18 طناً في خمس محافظات فلسطينية: رام الله، نابلس، طولكرم، بيت لحم، الخليل. أما الخيار، فعندما انخفض سعره بشكل حاد، حتى وصل سعر السحارة إلى 5 شواكل بدلاً من 40 شيكلاً في ظل الإغلاق المشدد في بداية العام 2021، قام ملتقى الشراكة الشبابي بتسويق طنين وتوزيعها على جمعيات خيرية أو نساء يعملن في التصنيع الغذائي.

في وسط المدن، ويشارك فيها عدد لا بأس به من صغار المزارعين والتعاونيات الشبابية، ويعرضون منتوجاتهم العضوية، ويأتي الأفراد للشراء المباشر من المنتجين بسعر عادل لهم وللمستهلك، حيث تم تنظيم سوق في نابلس على مدار 4 أيام خلال شهر 2020/10، وحسبة الفلاحين في القدس وفي شمال غرب القدس لمدة 3 أيام من شهر آب 2020، ثم انتقلت التجربة إلى مدينة رام الله، وتنظيم حسبة التعاونيات ابتداء من شهر 2020/12 وهي مستمرة حتى هذا اليوم، بمعدل مرتين في الشهر، ويشارك في كل مرة ما لا يقل عن 6 تعاونيات بمنتجات مختلفة.

ولتسليط الضوء أكثر على إحدى التعاونيات المشاركة بشكل مستمر في حسبة التعاونيات، نستحضر نموذج تعاونية "من أرض اليأس سينبت الأمل"، تعاونية "أرض اليأس" في قرية صفا غرب رام الله؛ وهي تعاونية شبابية تأسست العام 2017 مكونة من تسعة أعضاء، سبعة منهم طلبة جامعات، ومهمتهم تحويل كل الأراضي المهجورة إلى أراضٍ خضراء، إذ بدأوا بتوفير 200 شيكلاً شهرياً من كل شخص، وزرعوا دونماً ونصف الدونم، وحالياً يزرعون 35 دونماً في داخل القرية.⁹¹ وتسعى "التعاونية" إلى العودة إلى الأرض من خلال الزراعة، وتعزيز فكرة أنها يمكن أن تصبح نمطاً إنتاجياً اقتصادياً ورفع مستوى الأمن الغذائي داخل القرية. ويرى أعضاؤها أن الإنتاج أمر مهم من أجل الاستقلال وتحقيق السيادة الغذائية.

⁹¹ الطويل، فراس. "التعاونيات الزراعية .. طريق الشباب نحو حماية الأرض وبناء اقتصاد مقاوم". مجلة آفاق البيئة والتنمية - مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي (معاً)، آذار 2021 - العدد 132. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3tq2r0A>

نتيجة وتوصية لتدخلات

مثلما تحتاج التعاونيات إلى عمل جماعي داخل إطار التعاونية، فهي تحتاج إلى احتضانها مجتمعياً على المستوى الشعبي، ومؤسساتياً على مستوى الخطاب السياسي والوطني، حيث توجد فرصة سانحة جداً من الممكن العمل عليها لتحقيق اقتصاد مقاوم يدعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الصامدين في أراضيهم، إضافة إلى تشغيل الشباب وإبعادهم عن نهج الاستهلاك إلى نهج الإنتاج. ومع أن الاستعمار الصهيوني لا يزال ينهب الموارد والأراضي الفلسطينية، فإنه يجب تمثيل مقاومتنا من خلال العمل على الأرض، وإتاحة ذلك في الأراضي الزراعية غير المستغلة كبعد وطني، وبخاصة أن هنالك فئة واسعة من الشباب تعاني من البطالة، التي لديها فرصة كبيرة في العودة إلى الأرض للإنتاج والعمل وتحسين دخلهم. تقدم هذه الورقة مجموعة من التدخلات التي قد تكون مقدمة لتوسيع تجربة التعاونيات والمزارع الصغيرة الجماعية السابقة التي تم ذكرها، لتشمل الفكرة فلسطين التاريخية المستعمرة كافة:

التدخلات	المحور
<ul style="list-style-type: none">• لا بد من زيادة حصة موازنة الأنشطة الخاصة بالتعاونيات وإنشائها، من خلال زيادة موازنة وزارة العمل وهيئة العمل التعاوني.• التفكير في سياسة حماية الأسعار لمدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني، من خلال تحديد سقوف أسعار للمدخلات للتعاونيات الفاعلة.• تدعيم وتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي والغذائي للتعاونيات، حتى لا تكون تكلفة الإنتاج فيها عالية.	السياساتي

<ul style="list-style-type: none"> ● العمل والضغط على تسخير الموارد المحلية لصالح التعاونيات. ● تفعيل قانون حماية المستهلك والتشديد عليه، وتعزيز ثقافة المنتج الوطني التعاوني على حساب المنتجات المستوردة من الخارج أو من الكيان. ● إعادة النظر في قانون التعاونيات، فيما يخدم التعاونيات، وهذا بحاجة إلى نقاش قانوني مجتمعي تصدر عنه توصيات عدة في الإطار ذاته. ● زيادة الإعفاءات لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن ضمنها تيسير الإجراءات القانونية لتسجيل التعاونيات. ● الالتفات لمسألة الأراضي الوقف وتسخيرها لصالح التعاونيات الشبابية. 	
<ul style="list-style-type: none"> ● تفعيل صناديق الحماية من قبل التعاونيات، التي تساهم في تشكيل نوع من أنواع الضمان للعاملين في التعاونيات، وكذلك للتعاونية كوحدة إنتاجية حتى لا تستنزف. ● الصناديق تعمل على خلق حالة من الاستقلالية لاحقاً، حيث تصبح في المواسم التي يكون المردود فيها متدنياً للتعاونية ويقل فيها الاستهلاك، رافداً لاستمرار عمل التعاونية. ● التعاونيات تنشأ وفقاً لاحتياج محلي بحت، تحدده المؤشرات الوطنية، لذا هي فرصة للتنمية الشعبية، لا لاستقطاب التمويل الذي قد يحدد هو مسار التعاونيات. 	<p>الصناديق التعاونية ومنهج العمل</p>

<ul style="list-style-type: none"> • من الضروري جداً العمل على إحياء تعاونيات بأشكال إنتاجية مختلفة، وأنماط تعاونية أهدافها متعددة، تتشابك فيما بينها لتصبح شبكة حماية اقتصادية/اجتماعية ترفد جميع أعضاء التعاونيات. • تشجيع الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية في مناطق (ج)، والمناطق المهتدة بالمصادرة. 	
<ul style="list-style-type: none"> • تشجيع الشباب على العودة والتوجه إلى الأرض للإنتاج، وحمايتها، والعزوف عن الاستهلاك الذي لا يحميه إنتاج. • توسيع شبكة وقاعدة متينة من الفاعلين الذين يسعون إلى تحقيق اقتصاد الصمود. يجب أن تكون هنالك علاقة تبادلية على مستوى الإنتاج والاستهلاك، فالمنتجون يجب أن يجدوا قاعدة جماهيرية تدعم منتجاتهم من خلال الاستهلاك، وهذه العلاقة توجد نواة جيدة لها، إلا أنها بحاجة إلى تنظيم بشكل أوسع وأوضح. هذا ينطبق تماماً على التعاونيات والتشبيك فيما بينها. • تناقل الخبرات بين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن يملكون خبرات كافية حول التعاونيات بحيث يقومون بنقل خبراتهم وإكسابها للمزارعين الآخرين، حتى تنتشر التقنيات والأفكار التي تدعم مبادئ السيادة الغذائية. • تكثيف المبادرات المجتمعية لتسويق منتجات التعاونيات الغذائية والزراعية. • تكثيف ورشات العمل المجتمعية التوعوية حول أهمية العمل التعاوني والتعاونيات. 	<p>الحاضنة المجتمعية (تشبيك ومبادرات)</p>

- زيادة الأنشطة التطوعية والأسواق المشتركة والشعبية وتشجيع المستهلك والمنتجين على إحيائها، وتعميمها على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة و"الداخل" الفلسطيني كافة، بما يضمن تحقيق العلاقات التبادلية المباشرة بين المستهلك والمنتج.
- استخدام كافة التقنيات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي والاستثمار بها من أجل تحقيق هذه الغايات.

المصادر والمراجع

- الترتير، علاء وجيري مي وايلدمان. "رصد تمويل المانحين للأراضي الفلسطينية المحتلة". منظمة متابعة الدعم الدولي لفلسطين، تشرين الثاني 2016.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان"، 11 تموز 2020، انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/39aRFTb>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مجالات الدراسة والعلاقة بسوق العمل للأفراد 20-29 سنة". نشر في تاريخ 13 تموز 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3GIIs3N>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "مستويات المعيشة في فلسطين 2017". نشر في تاريخ 15 نيسان 2018. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2PHQXUK>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول الفجوة بين التعليم وسوق العمل". نشر في تاريخ 14 تموز 2019. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3krVljs>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين للعام 2020 بمناسبة اليوم العالمي للعمال". نشر في تاريخ 29 نيسان 2021. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3u9C9AY>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2JOdD5T>

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحافياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019". نشر في تاريخ 13 شباط 2020. انظري الرابط التالي: <https://bit.ly/33wfC5i>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض أبرز المؤشرات الإحصائية في دولة فلسطين للعام 2020". انظري الرابط التالي: <https://bit.ly/3ef4Vca>
- الصالحي، عبد العزيز. السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري. رام الله: مؤسسة دالية المجتمعية، 2021. انظري الرابط التالي: <https://bit.ly/3nUZ6XI>
- الطويل، فراس. "التعاونيات الزراعية.. طريق الشباب نحو حماية الأرض وبناء اقتصاد مقاوم". مجلة آفاق البيئة والتنمية -مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي (معاً)، آذار 2021 - العدد 132. انظري الرابط التالي: <https://bit.ly/3tq2r0>
- المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. "الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية". كانون الأول 2012.
- حامد، مهند. سياسات لتفعيل الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012.
- جابر، فراس. فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟ رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، أيار 2018. انظري الرابط التالي: <https://bit.ly/2Qgh7BJ>
- سمارة، عادل. التعاونيات/الحماية الشعبية: إصلاح أم تقويض للرأسمالية. الأرض المحتلة، 2018.

- سمارة، أشرف. الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية. رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)، حزيران 2020.
- موقع رصد فايروس كورونا (COVID-19) في فلسطين، انظر/ي الموقع التالي: [/https://corona.ps](https://corona.ps)
- مقابلة مع يوسف الترك، رئيس هيئة العمل التعاوني السابق، أجريت في تاريخ 06 كانون الأول 2020 لدواعي إتمام دراسة "الابتكار الاجتماعي والتصنيع الغذائي الزراعي" لصالح الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال-"أصالة".
- مقابلة أجريت مع رامي مسعد | منسق أعمال ملتقى الشراكة الشبابي - أجريت في تاريخ 2021/05/02.
- قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3h1Fq1c>
- وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. "الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا في فلسطين ودلالاتها على السياسات والتدخلات الحكومية وغير الحكومية: من أجل مجتمع منيع ومتضامن ولا يهمل أحداً". رام الله-فلسطين، تموز 2020.
- وزارة الزراعة الفلسطينية. "استراتيجية القطاع الزراعي: صمود وتنمية مستدامة 2022-2017".
- Altam, Morris. "History and Theories of Cooperatives". International Encyclopedia of Civil Society. January 2009.
- International Labour Organization. "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work." Fifth edition – Updated estimates and analysis. 30 June 2020.

- International Labour Organization. “ILO brief: COVID–19 crisis and the informal economy – Immediate responses and policy challenges”. May 2020, Please check the following link: <https://bit.ly/38UYto4>
- Worldmeter website. “Coronavirus – State of Palestine”. Please check the link: <https://bit.ly/3dNfK4a>
- International Co–operatives Alliance. “What is a cooperative?”. Please check the following link: <https://bit.ly/3gIYAPd>
- McLeod, Andrew. “Types of Cooperatives”. Northwest Cooperative Development Center, 2006. Check the following link: <https://bit.ly/3xr8MvO>
- World Bank Group. “Global Economic Prospects”, Flagship Report. June,2020.